E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL2.GPID/2021/WG.10/Report
12 November 2021
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير
ورشة عمل وطنية حول أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية
الخرطوم، 5 و6 تشرين الأول/أكتوبر 2021

موجـز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية في جمهورية السودان، ورشة عمل وطنية لبناء القدرات حول استخدام "أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية" في الخرطوم، يومي 5 و6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

هدفت ورشة العمل الى الى عرض أداة التقييم وتوضيح الإجراءات والخطوات العملية المرتبطة بالتقييم على مستوى التخطيط والتنفيذ، وإرشاد المعنيين حول كيفية استخدام الأداة واستخلاص النتائج وتحميلها على المنصة الالكترونية الخاصة بها. كما عمل المشاركون على تطبيق الأداة على "سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة في السودان" وتقييم مدى مراعاتها لمبادئ العدالة الاجتماعية.

وفرت هذه العملية الفرصة للمشاركين لاختبار الأداة بشكل تشاركي على الصعيد الوطني والاتفاق على الخطوات المطلوبة لسد الثغرات التي كشفها التقييم لتحسين سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة. ويتضمن هذا التقرير ملخّصاً عن أبرز القضايا التي تناولتها الجلسات التدريبية بالإضافة إلى أهم التوصيات والاستنتاجات التي تم التوصل اليها.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمـة	5-1	3
الفصل		
أولاً- مخرجات ورشة العمل	6	3
ثانياً- ملخص عن الجلسات	7	4
ألف- الجلسة الأولى: تقديم الأداة وشرح منهجية التقييم الذاتي	11-8	5
باء- الجلسة الثانية: عملية استخلاص نتائج التقييم والخروج ببارومتر العدالة الاجتماعية	16-12	6
جيم- الجلستان الثالثة والرابعة: تطبيق أداة التقييم على سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة في السودان	21-17	7
دال- الجلسة الخامسة: عروض مجموعات العمل	25-22	8
هاء- الجلسة السادسة: حساب علامات التقييم واقتراح الحلول	30-26	9
واو- الجلسة الختامية	32-31	10
ثالثاً- تنظيم الأعمال		11
ألف- مكان ورشة العمل وتاريخ انعقادها	34-33	11
باء- الإفتتاح	44-35	11
جيم- المشاركون	45	13
المرفق-قائمة المشاركين		14

مقدمـة

1- تعترض السياسات العامة في الدول العربية معوّقات أساسية ومتلازمة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا سيما في الدول ذات الإمكانات الضعيفة والتي تعاني من نزاعات أو المتأثرة بها. وغالباً ما تتبعثر الجهود الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية بين جهات ومؤسسات مختلفة تفتقد إلى تنسيق فعال في ما بينها، وإلى الاتساق في السياسات. ويتفاقم أثر المعوّقات بسبب نقص الإحصاءات والبيانات وضيق الحيز المالي والبيئة اللازمة للقيام بالإصلاحات المطلوبة، مما يزيد عدم اللامساواة والتهميش الاجتماعي حتى في ظل الجهود المبذولة.

2- في ظل هذه المعوقات، يُعتبر تطوير آليات وأدوات لتقييم الثغرات في السياسات العامة وقياس مدى تحقيقها للعدالة الاجتماعية في البلدان العربية مسألة ضرورية خاصة مع تفاقم فجوة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية على أثر جائحة كوفيد-19. ويكتسب تطوير هذه الأدوات أهمية مضاعفة في ظل الجهود التي تبذلها الحكومات لتنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة التي تعطي الأولوية للحد من اللامساواة لا سيما أن هذا الهدف يشكل مفتاحاً لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وترسيخ العدالة الاجتماعية.

3- وفي هذا السياق، طوّرت الإسكوا **أداةً لتقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية** وعملت على بناء قدرات الدول الأعضاء في استخدامها كما يسّرت الوصول اليها من خلال منصة الكترونية خاصة[1]. وتسعى الإسكوا من خلال استخدام الأداة إلى دعم الدول العربية في تحديد الفجوات والفرص القائمة في سياسات تعتبرها ذات أولوية من حيث استجابتها لمبادئ العدالة الاجتماعية، والاستناد إلى هذا التقييم لاقتراح التدخلات الأساسية والإصلاحات اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات.

4- في هذا الإطار، نفذ فريق العدالة الاجتماعية/مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية في السودان، ورشة تدريبية لبناء القدرات الوطنية حول استخدام الأداة في الخرطوم، يومي 5 و6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

5- وتأتي ورشة العمل في إطار برنامج الدعم الفني الذي تقدمه الإسكوا الى وزارة التنمية الاجتماعية في السودان للعام 2021 والذي تضمن سلسلة ورشات تدريبية استهدفت مجموعة من الخبراء والمسؤولين الحكوميين العاملين في الوزارة وغيرها من الوزارات والهيئات الحكومية المعنية بقضايا التنمية الاجتماعية والمساواة والشباب والشراكة والحوار الاجتماعي.

أولاً- مخرجات ورشة العمل

6- انقسمت أعمال الورشة على يومين متواصلين، تضمّن اليوم الأول ثلاث جلسات تدريبية سبقتهما جلسة افتتاحية مهدت لأعمالها وعرَّفت المشاركين بأهدافها، وتلتها ثلاث جلسات في اليوم التالي مع فقرة ختامية عُرضت فيها خلاصة النتائج والتوصيات العامة التي توصّل إليها المشاركون كما يلي:

---

[1] أداة-تقييم-ثغرات-مراعاة-سياسات-عامة-عدالة-اجتماعية/ https://www.unescwa.org/ar/publications.

(أ) إنشاء آلية وطنية رفيعة المستوى لمناصرة قضايا العدالة الاجتماعية.

(ب) تعزيز القدرات الوطنية بما في ذلك الكوادر الحكومية ومنظمات المجتمع المدني حول كيفية تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات والبرامج العامة.

(ت) وضع خطط عمل لإدماج العدالة الاجتماعية في عمل المؤسسات الحكومية تتضمن خطط لبناء القدرات خاصة في مجال التقييم والرصد والمتابعة فضلاً عن تعبئة الموارد البشرية والمالية لتنفيذ هذه الأنشطة.

(ث) ادماج مفاهيم العدالة الاجتماعية في القوانين والتشريعات وإصدار المراسيم والقرارات التي تلزم المؤسسات الحكومية على جميع الأصعدة المركزية وكذلك اللامركزية بتعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في عملها.

(ج) الانضمام للمعاهدات الدولية التي تشدد على معايير ومبادئ حقوق الانسان وتعزز العدالة الاجتماعية.

(ح) اعتماد النهج الحقوقي في مقاربة السياسات لتحقيق العدالة الإجتماعية وتسهيل عملية قياس أثر السياسات والبرامج.

(خ) تحديث وثيقة السياسة القومية لتمكين المرأة والمصادقة عليها في ضوء الثغرات التي كشف عنها التقييم خلال ورشة العمل.

(د) زيادة المشاركة العامة في تعديل وتنفيذ وتقييم سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة في السودان.

(ذ) اعتماد الأداة التي طورتها الإسكوا كأداة لتقييم مدى مواءمة السياسات العامة في السودان مع مبادئ العدالة الاجتماعية وتعبئة الموارد اللازمة لتدريب المسؤولين على كيفية استخدامها على المستوى الوطني والولايات.

(ر) الاستفادة من خبرات الدول العربية الأخرى في مجال إعمال العدالة الاجتماعية والاطلاع على وثائق مرجعية تحتوي على نصوص واضحة بهذا الشأن.

(ز) أن تنظم الاسكوا نقاشاً مع كبار المسؤولين وصانعي القرار في السودان لتعزيز معرفتهم بالأداة وتمكينهم من استخدامها لإيجاد حلول محلية ومستدامة للثغرات التي يكشف عنها التقييم.

(س) تطوير قاعدة بيانات حول المؤشرات الرئيسية للعدالة الاجتماعية في السودان وتحديثها بانتظام.

ثانياً- ملخص عن الجلسات

7- تستعرض الفقرات التالية أهم ما تم تناوله في كل جلسة من جلسات ورشة العمل.

ألف- الجلسة الأولى: تقديم الأداة وشرح منهجية التقييم الذاتي

8- في بداية الجلسة، قدمت السيدة دينا تنير، مسؤولة الشؤون الاجتماعية في الإسكوا، شرحاً مفصلاً عن الأداة تناول خلفية إعدادها وأهدافها والنتائج المتوخاة منها والثغرات التي تحددها وألقت الضوء على بعض المسائل المهمة التي يتوجب على المعنيين الإلمام بها قبل استخدام الأداة. وأشارت المحدثة الى أن الأداة تهدف الى تشخيص ورصد الفجوات والثغرات ونقاط القوة في السياسات والبرامج الهادفة الى تحقيق العدالة الاجتماعية بالاستناد إلى معايير ومؤشرات أساسية ومحددة. وأضافت أن الأداة تمكّن مستخدميها من (أ) تحديد مجالات التدخل الأساسية اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات وتبنّي خطوات عملية وملموسة لمعالجتها؛ (ب) تفعيل آليات التعاون والتنسيق والتكامل بين القطاعات المختلفة (حكومية-حكومية؛ حكومية-غير حكومية) وتعزيز الشفافية والشمولية والمشاركة في عمليات تصميم السياسات وتنفيذها واتساقها؛ (ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات رسم سياساتها وخططها وفي تنفيذ برامجها على المدى البعيد.

9- بعدها، قدمت المتحدثة عرضاً حول منهجية التقييم الذاتي تناول مرتكزات التقييم النظرية والعملية، ومهمات فريق الإشراف على مسار التقييم، وكيفية تشكيل فريق التقييم الموسع، ومراحل التقييم الأربعة وأولوياتها، وركزت على المرحلتين الأولى والثانية من التقييم التي تتضمن كيفية وضع مخطط تفصيلي لعملية التقييم وعملية جمع وترتيب المعلومات والمعطيات المطلوبة لملأ الاستمارة. وفي الجزء الثاني من العرض قدمت المتحدثة شرحاً شاملاً لمكونات إستبيان التقييم الذاتي، وكيفية استكمال مؤشرات الأداء المرتبطة بالعدالة الاجتماعية، وكيفية اختيار ما يوافق من الإجابات أو الاحتمالات تبعاً للتحليل الذي يقوم به فريق التقييم، والجوانب العملية الأخرى ذات الصلة.

10- وفي نهاية العرض قامت السيدة تنير باستعراض نموذج خطة العمل المقترحة لسد الثغرات التي يحددها التقييم والتي تساعد الفريق على استنباط التوصيات والحلول الهادفة الى معالجة العوائق وتذليل التحديات التي تحول دون تعميم العدالة الاجتماعية في عمليات صنع السياسات. كما أشارت الى الملاحظات الإرشادية الموجودة في أداة التقييم والتي تتضمن نماذج عملية حول كيفية استكمال مؤشرات الأداء استناداً الى أمثلة من دول عربية ومن العالم.

11- إختتمت الجلسة الأولى ببعض الأسئلة والقضايا التي ناقشها المشاركون مع الميّسرة ويمكن إيجازها على النحو التالي:

(أ) ضرورة الإلمام اللازم بمفاهيم العدالة الاجتماعية كما يحددها الدليل والقدرة على الوصول الى المعلومات وتحليلها للإجابة على الأسئلة؛

(ب) أهمية المشاركة الشاملة والفعالة للأخصائيين والمعنيين بموضوع التقييم في نقاشات واجتماعات الفريق الموسع المرتبطة بهذا المسار؛

(ت) ضرورة تعليل الإجابات بشكل منطقي وعلمي بما يتماشى مع المعلومات المتوفرة لدى فريق التقييم بحسب خبرته العملية والمستندات المرجعية المتوفرة لديه؛

(ث) تكيُّف الأداة لرصد التقدم المحرز وقدرتها على متابعته من خلال عملية تقييم ذاتي دوري تحدده الجهة المعنية؛

(ج) أهمية تحديد التحديات التي لا تزال قائمة في مجالات المعرفة والمهارات، والتنسيق المؤسسي، والأطر التشريعية والتنظيمية، وغيرها من التحديات في مصفوفة خطة العمل عند الانتهاء من التقييم؛

(ح) طواعية الأداة ومدى قدرتها على رصد ثغرات التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية المختلفة؛
(خ) دور مؤسسات الدولة المعنية بالسودان في توفير المعلومات والوثائق المرجعية لا سيما تلك التي عملت عليها مختلف الوزارات مؤخراً (أي خلال المرحلة الانتقالية) والتى تساعد على ملأ استمارة التقييم بطريقة عملية؛
(د) يمكن تكييف الأسئلة لكل أنواع السياسات كما يمكن إعادة النظر ببعض الأسئلة المتخصصة لتتلاءم مع أولويات عمل المؤسسات المعنية واحتياجاتها وقدراتها؛
(ذ) إشكالية مفهوم تقييم السياسات والبرامج في الدول العربية عموماً وفي السودان خصوصاً وأهمية نشر ثقافة التقييم وتعميمها وذلك بهدف إتاحة المجال للتعديل والتصويب في جميع مراحل تطوير السياسات.

باء- الجلسة الثانية: عملية استخلاص نتائج التقييم والخروج ببارومتر العدالة الاجتماعية

12- هدفت الجلسة الثانية الى شرح عملية استخلاص نتائج التقييم والحصول على بارومتر العدالة الاجتماعية. استهلت السيدة أنجلا سماره، باحثة اجتماعية في الإسكوا، الجلسة بعرض حول المرحلة الثالثة المتعلقة بتنظيم وتيسير ورشة التقييم وجمع المقترحات، وركزت على أهمية النقاش بين أعضاء فريق التقييم الوطني للوصول وضرورة الاتفاق على إجابات موحدة للفريق. كما شرحت دور الميّسر في تيسير المناقشات وبناء التوافق، وجمع نتائج تقديرات أعضاء فريق التقييم ومناقشتها مع المشاركين وتحفيزهم على تعليلها، لتساعد في عملية اتخاذ القرارات بشكل تشاركي والوصول الى مجموع نقاط موحّد للفريق.

13- ثم تناولت المتحدثة المرحلة الرابعة من مسار التقييم، فقدمت شرحاً شاملاً حول عملية استخلاص النتائج وبالتحديد كيفية تحديد النقاط للتقييمات المحتملة كما أوردت بعض الأمثلة الافتراضية حول طريقة حساب علامات التقييم. وتهدف المرحلة الأخيرة من التقييم إلى احتساب مجموع النقاط المسندة لجميع أسئلة الاستبيان للحصول على مؤشر/بارومتر للعدالة الاجتماعية يقيس الفجوات والثغرات في جميع مراحل السياسة العامة ومدى مراعاتها لمبادئ العدالة الاجتماعية، وهي تشمل التخطيط والتنفيذ والمتابعة. وشددت المتحدثة على أهمية هذا المقياس إذ أنه يحدّد مواطن القوة وانعدام/ضعف العدالة الاجتماعية والنقائص في مختلف مراحل السياسة العامة، فيمكّن صانعي القرار من إيلائها الاهتمام اللازم وإجراء الإصلاحات المناسبة لمعالجتها. بمعنى آخر، أن في ارتفاع رقم المؤشر/مجموع النقاط دلالة على توافق السياسة العامة أو البرنامج موضوع التقييم مع ركائز العدالة الاجتماعية.

14- وفي هذا السياق، عرضت السيدة سمارة نموذجاً عن تطبيق الأداة في الجمهورية التونسية واختبارها على السياسة والبرامج الموجهة لفائدة الشبّان المهمّشين واليافعين ذوي الصعوبات وغير المتكيّفين اجتماعيا، فأوجزت المراحل التي سبقت الإعداد لهذا الاختبار ومسار عملية التقييم وعرضت أهم النتائج التي توصل اليها المشاركون خلال ورشة العمل الوطنية التي نفذتها الإسكوا بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في تونس في أيلول/سبتمبر 2020. وقد بينت النتائج حينها ان هناك ثغرات خاصة في مرحلتي التنفيذ والمتابعة حيث تفتقد السياسة والبرامج والسياسات الموجّهة نحو الشباب المهمشين الى الاليات اللازمة لقياس ومتابعة مدى ادماجها لمبادئ لعدالة الاجتماعية.

15- بعد ذلك قامت السيدة سماره بعرض الصيغة الاكترونية للأداة وأوضحت كيفية استخدامها وتحميل الإجابات للحصول على رسوم بيانية وبارومتر العدالة الاجتماعية. وتطرق العرض الى الخطوة النهائية للتقييم، حيث

تُعرض الملاحظات والاقتراحات المجمّعة من فريق التقييم في تقرير نهائي وتقدم خطة عمل لسد الثغرات للنظر فيها من قِبل الجهات المسؤولة وأصحاب القرار.

16- اختتمت الجلسة الثانية بالتأكيد على المسائل التالية:

(أ) أهمية مناقشة كل سؤال على حدة في ورشة التقييم وفق ترتيب الاستمارة.

(ب) أن يكون لدى أعضاء فريق التقييم المصغّر خبرة أو مهارات في التدريب والتيسير كي يتمكنوا من لعب دور فعّال في إدارة فريق التقييم الوطني وتقريب وجهات النظر للوصول إلى مجموع نقاط موحّد للفريق.

(ت) من الممكن عقد أكثر من جلسة أو ورشة لمناقشة المنهجية واعتماد الطريقة الأنجع لجمع المعلومات وتعبئة الاستبيان.

(ث) يمكن اعتماد أكثر من صيغة للقيام بعملية التقييم وتقسيم اعضاء فريق التقييم الى فِرق عمل مصغّرة للعمل بشكل جماعي على الاستبيان، أو أن يقسم الاستبيان الى عدة أجزاء ويطلب من كل ممثل\عضو ان يقوم بالإجابة على الأسئلة التي تخص الجهة التي يمثلها خلال مهلة معينة، ثم يدعو الميسر الى ورشة تضم الجميع لمناقشة الإجابات.

(ج) نظراً لأهمية عمليتي تنفيذ ومتابعة السياسة أو البرنامج العام، ولضمان الموضوعية والواقعية، ينبغي منح الأسئلة الخاصة بمرحلتي التنفيذ والمتابعة ضعف الوزن/القياس مقارنة بالأسئلة العامة والأسئلة الخاصة بمرحلة تطوير السياسة العامة موضوع التقييم.

جيم- الجلستان الثالثة والرابعة: تطبيق أداة التقييم على سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة في السودان

17- أتاحت الجلستان الثالثة والرابعة المجال أمام المشاركين لتطبيق المعارف المكتسبة خلال اليوم الأول من الورشة واستخدام أداة التقييم الثغرات لتقييم مدى مراعاة سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة لمبادئ العدالة الاجتماعية بإشراف الميسرتين من الإسكوا.

18- وقد تم تحديد هذه السياسة كموضوع للتقييم من قبل وزارة التنمية الاجتماعية باعتبارها احد محاور السياسة القومية لتمكين المراة منذ العام ٢٠٠٧ وهي من السياسات الرئيسية التي ترتبط بشكل وثيق بتحقيق العدالة الاجتماعية في السودان. وقد أفردت لهذا المحور وثيقة منفصلة لها هدف إستراتيجي عام حول تمكين المرأة اقتصاديا وتعزيز مشاركتها في الإقتصاد ومساهمتها في الدخل القومي والعمل على ازالة كافة اشكال التمييز الإقتصادي ضد المرأة فضلاً عن أهداف فرعية وسياسات محورية تعمل على تحقيق هذه الأهداف والتي سوف تترجم الى خطة تشغيلية تحوي عدد من البرامج والمشروعات تحدد من خلال القضايا الأساسية

والأولويات التي تتمثل في إدماج النوع الاجتماعي في السياسات الكلية والقطاعية والتشريعات والقوانين والموازنات ودعم المجالات الحيوية والفئات النسوية[2].

19- وتجدر الإشارة بان وثيقة السياسة القومية لتمكين المرأة قد حُدّثت في العام 2017 تأكيداً على دعم مسيرة المرأة السودانية نحو التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتعميق مشاركتها وفاعليتها كشريك في تحقيق التنمية المستدامة استناداً على ما نصت عليه الإستراتيجية الوطنية للأعوام 2007م -2031 التي تدعو إلي ضمان التمتع بالفرص المتكافئة والعدالة في توزيع الموارد للنساء في المناطق الحضرية والريفية سدا للاحتياجات ووصولاً للمساواة العادلة [3].

20- وفي هذا السياق، طُلب من المشاركين تشكيل أربع مجموعات عمل تمثلت فيها جميع الجهات المشاركة في ورشة العمل كما طلب من كل مجموعة اختيار مسؤولاً ليتولى إدارة الفريق وتيسير النقاش واستخلاص الإجابات وعرضها. وقام فريق الإسكوا بمراجعة متطلبات التطبيق العملي للأداة حول السياسة المختارة والتأكد من وجود ممثل عن إدارة المرأة أو وزارة التنمية الاجتماعية في كل مجموعة بحيث تحوز كل المجموعات على مصدر إضافي للمعلومات حول السياسة موضوع التقييم.

21- عملت المجموعات على مراجعة الوثائق والمعلومات التي وفرتها وزارة التنمية الاجتماعية حول السياسة المختارة وعلى تحليلها؛ ومناقشة الأسئلة في استمارة التقييم والإجابة عليها بما يضمن التوافق والإجماع ومن ثم توثيق التعليل الذي استند اليه كل فريق للإجابة على الأسئلة. وتميزت هذه الجلسة بالتزام المشاركين وحماسهم وتعاونهم مع بعضهم البعض لتطبيق الأداة على السياسة المختارة.

دال- الجلسة الخامسة: عروض مجموعات العمل

22- استهلت الجلسة الخامسة بعروض مجموعات العمل فقام ممثل عن كل مجموعة باستعراض الإجابات الإثنتا والعشرين التي اعتمدتها مجموعته مع توضيح منهجية عملها وأسس انتقاء الإجابات على الأسئلة العامة والمتخصصة بحسب المعلومات والخبرات العملية المتوفرة.

23- وتجدر الإشارة الى أن التفاوت الكبير وعدم التوافق بين تقييمات المجموعات الأربعة كان مثيراً للاهتمام مما يشير الى اختلاف كبير بين المشاركين قد يكون على مستوى المعارف والخبرات الفعلية المتصلة بعملية تخطيط وإنجازات سياسة تمكين المرأة الاقتصادي، أو على مستوى فهم مكونات الأسئلة والشروط المطلوبة لتلبية المتطلبات، أو لعدم توفر كافة الدلائل والبراهين والمراجع المطلوبة والوقت الكافي لتحليلها ووضع إجابات دقيقة، خاصة أن الوثيقة المرجعية الرئيسية للسياسة القومية لتمكين المرأة التي حُدثت في عام 2017 ما زالت موضع اختلاف إذ لم تصادق عليها حكومة الفترة الانتقالية بعد.

---

[2] وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية، وثيقة التمكين الإقتصادي للمرأة، 2018.

[3] وزارة الضمان والتنمية الاجتماعية، وثيقة السياسة القومية لتمكين المرأة، المبادئ والمرتكزات والمرجعيات الأهداف ومحاور العمل، 2018.

24- شكل التفاوت الكبير بين إجابات الفرق الأربعة تحدياً هاماً للمشاركين والميسرين على حد السواء أمام الوصول الى مجموع موحد وغير متحيز للنقاط. لمواجهة هذا التحدي، عمل فريق الإسكوا في الجزء الثاني من الجلسة على تيسير النقاش بين المجموعات الأربعة حول النتائج وتحليلها للمساعدة في اتخاذ القرار بشكل جماعي مشدداً على أهمية فهم المؤشرات المحددة لكل سؤال وضرورة وضع أساس منطقي وواضح لكل اجابة.

25- في ختام الجلسة نجح المشاركون في الوصول الى توافق نسبي في الآراء حول أسئلة الاستبيان وأظهر المشاركون مستويات مختلفة من المعرفة والخبرة في العمليات التي تؤثر على استقلالية المرأة ونشاطها الاقتصادي في السودان، مما أنتج فرصة لتبادل المعلومات حول العمل الذي تقوم به كل جهة حكومية.

هاء- الجلسة السادسة: حساب علامات التقييم واقتراح الحلول

26- هدفت هذه الجلسة الى جمع نتائج التقديرات أو العلامات التي تشكل نتيجة التقييم واقتراح الحلول المناسبة للثغرات التي أفرزها. ولهذه الغاية، قام فريق الإسكوا بوضع النقاط المحصّلة لكل سؤال باستخدام نموذج احتساب النقاط الذي عُرض في الجلسة الثانية وجاءت العلامات على الشكل التالي:

	الأسئلة العامة			الأسئلة الخاصة								
				مرحلة التخطيط			مرحلة التنفيذ			مرحلة المتابعة		
	رقم السؤال	إجابة الفريق	النقاط	رقم السؤال	إجابة الفريق	النقاط	رقم السؤال	إجابة الفريق	النقاط	رقم السؤال	إجابة الفريق	النقاط
	1	يلبي المتطلبات الى حد كبير	5	7	يقارب المتطلبات	3	9	يقارب المتطلبات	3	18	يقارب المتطلبات	3
	2	يلبي المتطلبات	4	8	يقارب المتطلبات	3	10	لا يلبي المتطلبات	2	19	لا ينطبق	1
	3	يلبي المتطلبات	4				11	يلبي المتطلبات	4	20	لا ينطبق	1
	4	يقارب المتطلبات	3				12	يقارب المتطلبات	3	21	لا يلبي المتطلبات	2
	5	لا يلبي المتطلبات	2				13	لا يلبي المتطلبات	2	22	لا ينطبق	1
	6	لا يلبي المتطلبات	2				14	يقارب المتطلبات	3			
							15	لا يلبي المتطلبات	2			
							16	لا يلبي المتطلبات	2			
							17	لا يلبي المتطلبات	2			
المجموع الاولي			20			6			23			8
الوزن	1			1			2			2		
المجموع النهائي	20			6			46			16		
المجموع العام	88											

27- يتبين من الجدول أعلاه أن التقييم حصد 20 نقطة من اصل 30 للأسئلة العامة المتعلقة بالرؤية والسياق العام لتعميم العدالة الاجتماعية في السودان؛ و68 نقطة من أصل 150 للأسئلة الخاصة المتعلقة بمراحل تخطيطوتنفيذ ومتابعة سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة تراوحت معظم مؤشراتها بين "يقارب المتطلبات" و"لا يلبي المتطلبات" ؛ مما أدى الى مجموع تقييم عام يساوي 88 نقطة من أصل مجموع أقصى للنقاط هو 180 نقطة، وهذا يعني أن سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة تراعي مفاهيم ومبادئ العدالة الاجتماعية أو تستوفي مؤشرات العدالة الاجتماعية بمعدل 49 في المائة تقريباً (الشكل البياني أدناه). وبينت النتائج ان هناك ثغرات خاصة في **مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة** حيث تفتقد سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة للموارد والآليات اللازمة لادماج لمبادئ العدالة الاجتماعية فيها.

28- عقب ذلك، استخدم فريق الإسكوا النسخة الالكترونية للأداة لتحميل نتائج التقييم وتحليلها وعرض الرسوم البيانية وبارومتر العدالة الاجتماعية على المشاركين.

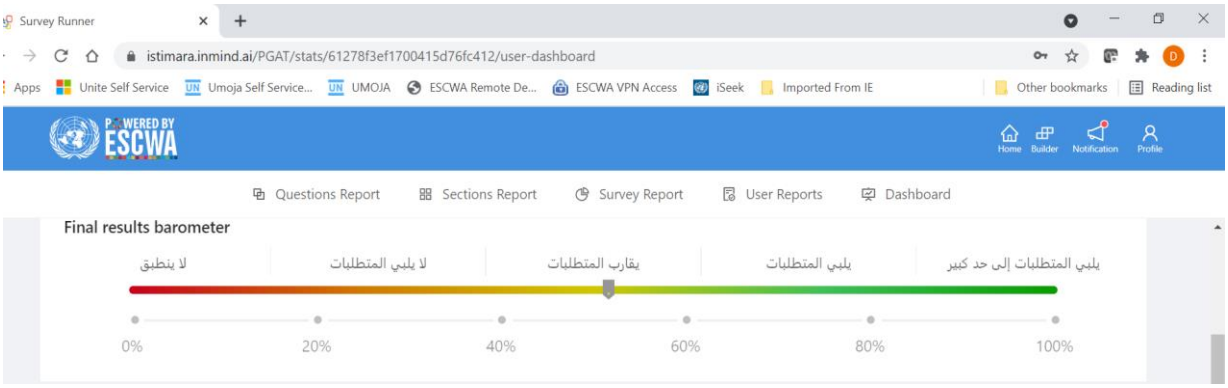

29- تلت عملية احتساب النتائج مناقشة عامة حولها وفرت مساحة للمشاركين للتفكير في حلول تساهم في سد الثغرات في مدى مراعاة سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة للعدالة الاجتماعية. ونظراً لضيق الوقت لم يتمكن المشاركون من مناقشة وعرض خيارات الإصلاحات الممكنة ضمن نموذج خطة العمل المعتمد في الأداة. وقد اقترح فريق الاسكوا أن تستكمل وزارة التنمية الاجتماعية وإدارة المرأة العمل على وضع المقترحات بعد انتهاء ورشة العمل، كما تم وضع بعض الأفكار ضمن التوصيات التي يتضمنها هذا التقرير.

30- وأكد فريق الإسكوا أن التمرين هو لأغراض التعلم بالتجربة وأن المجموع المذكور أعلاه لا يعكس بالضرورة واقع سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة بشكل رسمي أو شامل لأن عملية التقييم النوعية تتطلب خطوات تحضيرية وموارد إضافية فضلاً عن جمع عدد كبير من الوثائق المرجعية والتشريعات والبيانات المصنفة. وشدد فريق الإسكوا على أهمية مسار التقييم بدلاً من التركيز على النتائج، وأن أداة تقييم الثغرات والمقياس المتصل بها هي أدوات إرشادية وليست غاية في حد ذاتها مهمتها دعم المؤسسات في تحسين أداء سياساتها العامة بما يخص تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية ويبقى الهدف النهائي في تشجيع النقاش الموجه نحو الحلول واتباع نهج تشاركي في اقتراح الإصلاحات السياسية لسد الثغرات.

واو- الجلسة الختامية

31- خصصت الجلسة الأخيرة لمراجعة عملية تطبيق الأداة على السياسة المختارة من حيث الموارد المطلوبة والفعالية وأبدى المشاركون بملاحظات عامة حول الأداة ومنهجيتها. وتضمنت الجلسة تقييم المشاركين لورشة العمل وتوثيق للتوصيات النهائية.

32- وعبر المشاركون عن شكرهم لفريق العمل من الإسكوا وعن تقديرهم لمسار ومضمون التدريب ورغبتهم في متابعة العمل مع الاسكوا لتعميم أسس العدالة الاجتماعية في عمليات السياسات العامة ودعمها في تطبيق أداة الثغرات على السياسات والبرامج التي يعملون عليها. في المقابل، شكر فريق الإسكوا الحضور على التزامهم ومشاركتهم الفعالة في المناقشات وعلى آرائهم ومقترحاتهم القيمة بشأن التقييم. واختتمت أعمال ورشة التدريب بتوزيع شهادات المشاركة والتقاط الصور.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان ورشة العمل وتاريخ انعقادها

33- نظم فريق العدالة الاجتماعية في مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في الإسكوا بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية في السودان ورشة عمل وطنية حول "أداة تقييم الثغرات في مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادئ العدالة الاجتماعية" في الخرطوم، يومي 5 و 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021 من الساعة التاسعة صباحاً ولغاية الساعة الرابعة من بعد الظهر بتوقيت الخرطوم.

34- عُقدت ورشة العمل بشكل مختلط أي مباشرةً وافتراضياً بمشاركة مسؤولين من الإسكوا في الخرطوم وفي بيروت. واعتمد التدريب العروض المرئية بالإضافة الى منهجية تفاعلية قائمة على الحوار وتبادل الآراء وتشكيل مجموعات عمل لترسيخ المعارف المكتسبة.

باء- الإفتتاح

35- ألقى السيد أسامة صفا رئيس فريق العدالة الاجتماعية في مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة بالاسكوا كلمة ترحيبية من مقر الإسكوا ببيروت أثنى فيها على التعاون البناء مع وزارة التنمية الاجتماعية وشكر الحضور على مشاركتهم في الورشة. وتناول الأستاذ صفا نشاطات عمل الفريق في مجال المساواة والعدالة الاجتماعية وأهمها تطوير مجموعة من الأدلة الاسترشادية التي استخدمت لبناء قدرات الكوادر الفنية في الوزارات والإدارات الرسمية على الصعيدين الوطني والإقليمي وذلك في العديد من المواضيع المتصلة بشكل وثيق بالعدالة الاجتماعية والتي كان آخرها أداة تقييم الثغرات موضوع الورشة.

36- وشدد المتحدث على أهمية الأداة التي تهدف الى دعم الدول العربية في تحديد الفجوات والفرص القائمة في سياسات تعتبرها ذات أولوية من حيث استجابتها لمبادئ العدالة الاجتماعية، والاستناد إلى هذا التقييم لاقتراح التدخلات الأساسية والإصلاحات اللازمة لسد هذه الثغرات وتصويب عمليات صياغة السياسات من خلال تبنّي خطوات عملية وملموسة لمعالجتها بطريقة تشاركية.

37- وأشار الأستاذ صفا في كلمته الى سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة موضوع التقييم، وأكد أن الأداة يمكن أن تساعد في بث الوعي وتغيير المفاهيم النوعية في المجتمع حول تمكين المرأة المتوازن اقتصادياً؛ وإصلاح السياسات الكلية، المالية والنقدية لتقديم الحوافز المشجعة لتمكين المرأة اقتصادياً؛ وسن وتفعيل القوانين والتشريعات التي تتيح من دخول المرأة سوق العمل المتكافئ مع الرجل؛ وتقليل عمل المرأة في القطاع غير المنظم وتوفير الإطار الرسمي له وتسهيل عملها مع مراعاة ظروفها البيئية ودورها الإنجابي؛ وإصلاح

وإصدار قوانين العمل في القطاع العام والخاص بما يساعد على تمكين المرأة اقتصاديا بما فيها تمتع المرأة بكافة المزايا التأمينية لأوضاعها الاجتماعية؛ وغيرها من السياسات الفرعية التي تسهم في تطبيق سياسة التمكين الاقتصادي للمرأة.

38- وختم المتحدث كلمته متمنيا أن تساهم الأداة في تعزيز قدرة السودان على تعميم مبادئ العدالة الاجتماعية في عمليات رسم السياسات والخطط وفي تنفيذ البرامج العامة.

39- بدورها، تحدثت مديرة إدارة المشروعات في وزارة التنمية الاجتماعية الأستاذة مكارم محمد خليفة نيابة عن الدكتور محمد حسين عبد القادر، وكيل الوزارة الذي اعتذر عن الحضور لأسباب صحية، شاكرة فريق العدالة الاجتماعية بالاسكوا على إعداد اداة تقييم الثغرات فى مدى توافق السياسات والبرامج العامة مع مبادى العدالة الاجتماعية وعلى القدوم الى الخرطوم للتدريب على استخدامها.

40- واكدت الكلمة على حرص الوزارة على الاستفادة القصوى من هذا التدريب المتقدم لتتمكن الاليات الحكومية من إجراء تقييم ذاتى لقدراتها على تعميم مبادى العدالة الاجتماعية وزيادة وعي اصحاب القرار بضرورة ادماج مبادئ العدالة الاجتماعية فى السياسات العامة. كما دعت المشاركين الى الالتزام بالاطار الخاص باداة التقييم وتطبيقه على السياسة القومية لتمكين المرأة ، حيث تعتبر من السياسات الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية لانها تدعو لاشراك نصف المجتمع في عمليات البناء والتنمية وتكافؤ الفرص. وأشارت الى المكتسبات التى نالتها المرأة السودانية في المرحلة الانتقالية في المجالات التشريعية والقانونية ومصادقتها لاتفاقية سيداو اضافة الى الالتزام السياسي ببنود اتفاقية سلام جوبا 2020 واهمية انشاء المجلس الاعلى للمرأة كاحدى الاليات الهامة في الدولة.

41- وتمنت كلمة السيد الوكيل ان يمتد التعاون والشراكة بين منظمة الاسكوا والوزارة ووحداتها المختلفة من خلال اطار تعاون قوي يعتمد على مشروع متكامل يهدف الى بناء كادر وطني قوي وقادر على المساهمة في تشكيل السياسات العامة للدولة وبالاخص السياسات الاجتماعية وادماج مفاهيم العدالة الاجتماعية والمساواة والشراكة.

42- من جهتها، ألقت السيدة عائشة حمد مستشار السيد رئيس الوزراء لشؤون النوع الاجتماعي كلمة افتتاحية عبرت فيها عن اهتمام ووقوف حكومة الفترة الإنتقالية مع القضايا التي تهتم بتطوير المرأة وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وصولا الى ادماج النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات العامة للدولة، وأكدت على التزام الحكومة بمبادى العدالة الاجتماعية وحقوق النساء حسب ما جاء في الوثيقة الدستورية.

43- وتحدثت السيدة حمد عن الانجازات التي تم العمل عليها خلال السنتين الماضية مشيرة الى أن وضع السياسات التى تراعي العدالة الاجتماعية والتي تتلائم مع احتياجات السودانيات أمر محوري للدولة وتمنت أن تساعد اداة تقييم الثغرات في الكشف عن مواطن القوة والضعف للسياسات الخاصة بتمكين المرأة اقتصاديا والعمل على مجابهة الثغرات من أجل وضع موارد ومنهجيات سليمة.

44- بدورها، أثنت الاستاذة بثينة رحمة مدير إدارة المرأة والاسرة المكلف على الدور الفاعل الذى تقوم به منظمة الاسكوا مع الوزارة فى العديد من الانشطة في اطار السياسة القومية لتمكين المراة منذ العام ٢٠٠٧ الذى يهدف الى تمكين المراة اقتصاديا واجتماعيا وتمتع المراة بكافة الحقوق والواجبات وأملت أن تسلط ورشة العمل على الثغرات والتحديات في هذا المجال.

جيم- المشاركون

45- شارك في الورشة التدريبية أكثر من ثلاثين مسؤول يمثلون مختلف الإدارات والمؤسسات الحكومية وبعض الجهات غير الحكومية المعنية بشؤون المرأة في السودان. وقد توفر لدى المشاركين مستوى جيد من المعرفة النظرية والعملية في المواضيع التي تناولها التقييم وخبرة جيدة في العمل في الشأن العام ووضع الخطط التنموية وتنفيذها (مرفق قائمة المشاركين كما وردت من وزارة التنمية الاجتماعية).

المرفق(*)

قائمة المشاركين

السيدة رحاب السيد
الادارة العامة للمرأة
ادارة التمكين الاقتصادي

السيدة سميرة محمود سعيد
الادارة العامة للمرأة

السيدة سوسن محمد عمر
الادارة العامة للمرأة
ادارة التمكين الاقتصادي

السيدة محاسن خالد بشير ابرهيم
الادارة العامة للمرأة

السيدة حرية مرسي عبد الرحمن
الادارة العامة للمرأة
ادارة التمكين الاقتصادي

السيدة فاتن محمد فضل عبد الواحد
وزارة المالية

السيدة مروة طلحة محمود موسي
وزارة التجارة

السيدة رحاب ابو عبيدة بابكر احمد
وزارة الشباب والرياضة

السيدة هادية عثمان ادريس
وزارة الثروة الحيوانية

السيدة اقبال علي عبد الباقي
مصرف الاسرة

السيدة مريم محمد محمد صالح
ديوان الزكاة

السيدة عازّه محمد احمد حسن محمد
مجموعه منسم

السيدة منى عباس عبد الرازق حسين
التخطيط الاستراتيجي
السيدة انصاف محمد فضل عبد الواحد
وزارة العمل

السيدة نوال مجذوب عبدالله حمد

السيدة هويدا ابراهيم محمد الدابي
مفوضية العون الانسانى

السيدة نادية عبد الرحيم محمد الخير
المجلس القومى للسكان

السيدة عوضية رحمه سليمان احمد
وزارة التنمية - ولاية الخرطوم

السيدة خديجة السيد سعيد احمد
بنك التنمية الافريقي

السيدة رشا مصطفي البلوله
ادارة الرعاية الاجتماعية

السيدة تيسير النور احمد مصطفي
وحدة التعاون الدولي والشراكات

السيدة مناهل النذير محمد محمود
ادارة المشروعات

السيدة نهى جبريل عبد الكريم حسين
وزارة الحكم الاتحادي

السيدة صالحة التجاني البشير
ادارة الرعاية الاجتماعية

السيدة صفاء الامين
مدير ادارة الرعاية الاجتماعية

السيدة مكارم محمد خليفة
مدير إدارة المشروعات والشراكات
ادارة الرعاية الاجتماعية والتنمية الريفية
وزارة التنمية الاجتماعية
بريد إلكتروني: Mak2014kha@gmail.com

السيدة منيرة الامين الطيب
ادارة المشروعات
ادارة الرعاية الاجتماعية

السيدة نهال محي الدين محمد خير
ادارة المشروعات

السيدة نجاة بخيت
مدير ادارة الرعاية الاجتماعية

السيدة عائشة الامام
ادارة التخطيط والسياسات

وزارة التنمية الاجتماعية
بريد إلكتروني: Ishaimam-62@hotmail.com

السيدة سامية سر الختم
مفوضية الامان الاجتماعي وخفض الفقر

السيدة نعمت كوكو
مركز الجندر

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد أسامة صفا
رئيس قسم العدالة الاجتماعية
بريد إلكتروني: safao@un.org

السيدة دينا تنير
مسؤولة الشؤون الاجتماعية
قسم العدالة الاجتماعية
بريد إلكتروني: tannird@un.org

السيدة انجلا سمارة
باحثة اجتماعية
قسم العدالة الاجتماعية
بريد إلكتروني: samaraa@un.org

السيدة زهراء بركات
مساعد باحث
قسم العدالة الاجتماعية
بريد إلكتروني: zahraa.barakat@un.org

السيدة نيفين إسماعيل
متدرجة
قسم العدالة الاجتماعية
بريد إلكتروني: nivine.ismail@net.usj.edu.lb

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.